



بيان صراعات النفوذ في مدينة كفر نبل تشجع على الاعتقالات التعسفية

منذ منتصف أيار من العام الجاري، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدة حالات من الاعتقالات التعسفية وذلك بحق العاملين في المجال الخدمي بمدينة كفر نبل في محافظة إدلب من قبل تنظيم "جبهة النصرة" التابع لتنظيم القاعدة، ومن قبل حركة أحرار الشام الإسلامية أيضاً، ويعتقد أن المحرك الأساسي لدى الطرفين التنازع على النفوذ والهيمنة.

في 17/ أيار قام عناصر في المحكمة الشرعية لمدينة كفر نبل، (هي محكمة تابعة لحركة أحرار الشام الإسلامية كون أغلب أعضاء المحكمة ينتمون للحركة)، باعتقال عضو في المجلس المحلي لمدينة كفر نبل من مقر عمله، (أغلب أعضاء المجلس المحلي يوالون جبهة النصرة)، وذلك على خلفية جرم جنائي ارتكبه.

رد المجلس المحلي بإصدار بيان أدان فيه اعتقال أحد أفرادها، فقامت المحكمة الشرعية بإصدار دعوى قضائية بحق كامل أعضاء المجلس المحلي، وفي 18/ أيار قامت المحكمة الشرعية بمداومة المجلس المحلي واعتقال رئيس المجلس وعضوين آخرين، ثم أخلت سبيلهم بعد ساعات من الاحتجاز.

في اليوم التالي ورداً على قيام المحكمة الشرعية باعتقال أعضاء المجلس المحلي، قام تنظيم جبهة النصرة بحشد ما لا يقل عن 200 مقاتل ثم مداومة 7 منازل، واعتقال 7 أشخاص من وجهاء المدينة، واقتادوهم إلى جهة مجهولة، على الرغم أن من بينهم أعضاء في المجلس المحلي السابق للمدينة، ولم يسمح تنظيم جبهة النصرة لعوائل المعتقلين بزيارتهم أو معرفة مصيرهم، ولم يوجه تهماً محددة للمعتقلين.

في 22/ أيار عقدت كل من المحكمة الشرعية والمجلس المحلي اجتماعاً توصلت فيه إلى اتفاق لإنهاء النزاع وإطلاق سراح المعتقلين من الجانبين، لكننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نؤكد إنه حتى لحظة طباعة هذا التقرير لم يطلق تنظيم جبهة النصرة سوى سراح شخصين، ومازال خمسة أشخاص قيد الاعتقال التعسفي حتى اللحظة.

إن لجوء الأطراف المتناحرة إلى سياسة الاعتقالات واستخدام القوة، دفع عدداً من الأهالي والنشطاء في المدينة إلى الخروج في مظاهرات نددت بهذه الممارسات، وطالبت بالإفراج عن بقية المعتقلين.

ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن جزءاً كبيراً من مسؤولية ما يحصل في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام يقع على عاتق المستوى السياسي للمعارضة السورية التي يتوجب عليها عبر الحكومة المؤقتة أن تلعب دوراً فاعلاً في مسألة حيوية كالقضاء بين الأطراف المتنازعة، وفي التأسيس لهيئة قضائية موحدة يحنك إليها المتخاصمون.

توصي الشبكة السورية لحقوق الإنسان الفصائل المتنازعة بعدم اللجوء إلى ممارسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان لكسر إرادة الطرف المقابل أو لبسط السيطرة، ويجب تهييد المدنيين بشكل دائم.

في حالات الاعتقال على خلفية جنائية نؤكد على عدم اللجوء إلى التعذيب أو إخفاء المعتقلين في مراكز احتجاز سرية، وضروة السماح لأهلهم ولحامين بزيارتهم والدفاع عنهم.

